مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

مصطلحات تعاور المعاني في النقد العربي القديم
موازنة بين المشرق والأندلس

Terms of interchangeability of meanings in ancient Arabic criticism
A balance between the levant and Andalusia

ط.د. شيخ دراف

مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)

cheikhbenameur1975@gmail.com

د. عبد القادر رحيم

مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)

r.rahim@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2022/03/22 **تاريخ القبول: 2024/03/30** **تاريخ النشر: 2024/04/17**

المؤلف المراسل: ط. د. شيخ دراف، *cheikhbenameur1975@gmail.com* .

الملخص:

يحاول هذا المقال إعادة النظر في القضية القديمة–الحديثة؛ عن تبعية النقد الأندلسي لنظيره المشرقي، وذلك من خلال النظر في المصطلح الذي وُظّف لتداول المعاني في النقدين الأدبيين، وإقامة موازنة بينهما على أساسه.

الكلمات المفتاحية:

المشرق، الأندلس، المصطلح، الموازنة، المعاني.

Abstract:

This article attempts to revisit the old case-Modern; On the subordination of Andalusian criticism to its Eastern counterpart, This is done by looking at the term that has been used to circulate meanings in literary criticism. And the establishment of a balance between them on its basis.

Keywords:

the orient، Andalus، the term، the balance، meanings.

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1. مقدمة:

عرف النقد العربي القديم زخما فكريا لا نظير أو مثيل له؛ قياسا بالإبداع العربي خصوصا، والغربي عموما؛ حديثا ومعاصرا؛ لما له من استفادة لا تخفى منه، وفضل لا ينكر له عليه، ورغم أنّ هذا العطاء الفكري الذي لم تصنعه ضفّة نقدية دون أخرى، أو تبدعه فئة دون سواها، لا تزال – وللأسف – تلك المقولة القديمة عن تبعية المغرب للمشرق، وفضل هذا الأخير عليه، والتي حصرته – ولم تزل – في حيّز مكاني دون غيره؛ تتردّد على الأفواه، وتستعاد – بمناسبة ودون مناسبة – على الألسن؛ بعلم أحيانا، ودون علم أحيانا أخرى؛ بما أبدعه هذا النقد من أفكار، وما خلقه من نظريات، بل إنّ تلك المقولة الشائعة عن البضاعة المستعادة أشهر عند الكثير من تلك الآراء والنظريات ذاتها، وهو ما يجعل طرح ذاك السؤال القديم–الجديد أكثر من ضرورة، وبإلحاح شديد، والذي كان عبارة عن صرخة رفض لتلك الفكرة عند الأندلسيين؛ اعتقادا منهم أنّ لهم فكرا وإبداعا خاصا بهم؛ يميّزهم عن سواهم، ويصنع لهم التفرّد عن غيرهم؛ بعثته بيئتهم، وأوجدته طبيعة مجتمعهم، مثله في ذلك مثل آداب جميع الأمم والشعوب الأخرى، وهذا السؤال، والمتشعّب في طرحه؛ هل هذه التبعية كانت مطلقة غير مقيّدة بمرحلة معيّنة وزمن محدّد؟ وهل صنعتها السياسة ومشاحناتها، أم أوجدتها حقيقة الأدب والنقد؟ ولربما كان السؤال الأجدر بالطرح، وبشكل آخر؛ الأنسب لتبدّل العصور الفكرية، وتطوّرها؛ إن كانت الآليات والأدوات التي قُيّمت بها القضايا النقدية حينها، والتي لخّصت العطاء الفكري الأندلسي فيما يربو على ثمانية قرون في كلمات قلائل؛ صالحة لحاضرنا، ومجدية نفعا لزماننا؟ وهل العصر الحاضر؛ بآلياته النقدية الجديدة، وأدواته الفكرية الحديثة؛ يستطيع أن يتجاوز إثبات تلك الحقيقة، أو نفيها، إلى تقديم صورة مغايرة، ونظرة مختلفة للنقد الأندلسي قياسا بنظيره المشرقي؟ ولعل الموضوع الذي بين أيدينا، وبقضية نقدية ممثّلة في المصطلح، والتي لم يتم الاحتكام إليها قديما في إطلاق تلك الأحكام، خير ما يثبت هذه الحقيقة، ويقدّم تلك الصورة؛ صدقا أو بطلانا، إثباتا أو نفيا.

المجلد: (16) | العدد: (01) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 52 – 78 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وإذا كانت الفكرة السابقة، بأسئلتها المتشعّبة، والداعية لإعادة النظر في ذاك الحكم الذي نال – بطول الاستعادة والتكرار – حكم المسلّمة التي لا تقبل عند الكثير المناقشة والمدارسة، بلْه التشكيك فيها، والدعوة لمراجعتها، لا تخلو من شيء من الصحة والصواب فيها، شيء من العقل والمنطق بها، فإنّ ما يعطيها نزرا آخر من الصحة والصواب، من العقلانية والمنطقية، واحتكاما إلى مبادئهما وأسسهما؛ كيف يكون الشعر الأندلسي، وهو جزء من الأدب، مثله مثل النقد، قد اتّبع المراحل الطبيعية في كل علم وفن ناشئ؛ تقليدا واتّباعا، اختلافا ورفضا، ثم إبداعا وابتكارا؛ بما يوائم بيئته، ويعبّر عن جماعته، وكآداب جميع الأمم والشعوب، والمشرق واحد منها، وهو ما أثبته الدرس النقدي الحديث دون القديم، ثم لا نفترض بعد ذلك، ولو افتراضا، أن يكون النقد الأندلسي قد حذا حذو صنوه الآخر في الأدب؛ فقلّد واتّبع، ثم خالف ورفض، قبل أن يبدع ويبتكر، وعلى ضوء قضية نقدية حديثة ممثّلة في المصطلح، الذي يعدّ علما قائما بنفسه، دالا على ذاته، ولا يمكن أن يوجد إلا في المعارف التي شهدت تطوّرا، وعرفت تقدّما، كما لا يمكن أن يوصف أيّ علم أو معرفة بذلك؛ ما لم تكن له مصطلحات تدلّ عليه، وتوجز ما جاء فيه، فإذا استطاع الأندلسيون في بابه أن يثبتوا لأنفسهم شيئا منه، ويقدّموا ما يدلّ على تميّز فكرهم وتفرّده، كانوا في غيره –ولا شك– أولى بالإبداع، وأجدر بالابتكار، وبقي وزر تهمة التقليد المطلق، والتبعية اللامقيدة، ملقى على من رماهم بها، وقذف منتقصا فكرهم بها، مثلما يبقى البحث عن أسبابها ودوافعها ملقى كذلك على غيرهم، موكولا لسواهم، وإن عجزوا عن إبداع ما يناسب طبيعتهم فيه، ويوائم فكرهم به، فلا ريب عن سواه أعجز، ولغيره أعدم، ولعل الصفحات الآتية شهادة ذلك ودلالته.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ اختيار قضية تعاور المعاني في النقد العربي القديم، ودون سواها من القضايا النقدية الأخرى، وعلى أساس المصطلح الموظّف فيها؛ ذلك أنها تعدّ درسا عربيا خالصا؛ في إبداعهم وُجدت السرقة كغيره من إبداع الأمم الأخرى، ولكن في نقدهم نضجت وتطوّرت، وصارت علما قائما؛ يدلّ حامله على المعرفة بالشعر، والعلم بالنقد، وعلى مدى حسن معرفتها، والقدرة على الوقوف عليها؛ تمنح له تلك الصفة، وتسدل عليه، وقبل ولوجها لا مانع من أن أضع جملة من الملاحظات، ونحن نعالج المصطلح الموظّف في

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

هذه القضية، وهاته الملاحظات – في رأيي – من المنهج الحسن في البحث، الذي يوضّح العمل في المقال، فيسهّل على قارئه فهمه، وحسن تتبّعه:

1– لقد تمّ تقسيم المقال إلى قسمين اثنين: قسم نظري؛ يتناول مفهوم المصطلح الموظّف لهذه القضية في النقد المشرقي، وقسم تطبيقي؛ لا يخلو من شيء من النظر في مفهوم بعض المصطلحات، وذلك عند تناول مصطلح الأندلسيين في القضية ذاتها.

2– سأذكر ما جاء في النقد المشرقي من مصطلح لتعاور المعاني نظرا دون تطبيق له كما سلف الذكر، وذلك حتى أتجنّب الوقوع في تكرار المفاهيم أثناء الموازنة إلا ما دعت له الضرورة؛ من تقديم مفهوم جديد، لمصطلح جديد، أو إعادة التذكير بآخر سابق، مع حتمية ذكر شواهد النقدين مقرونة جنبا إلى جنب، مثلها مثل بعض المصطلحات المتقاربة؛ شكلا، أو مفهوما، أو في أسباب الخلاف والرفض، أو التبعية والتقليد، حتى يتمّ استخلاص تلك الفروق بينها، إذ ما لاحظته في النقد القديم ميله إلى التطبيق أكثر من اهتمامه وبحثه عن تقديم المفاهيم لتلك المصطلحات، مستثنى من ذلك بعض النقاد المتأخّرين، وهذا النهج في قرن المصطلحات المتقاربة سيكون في حالتي التقليد والتبعية، والمخالفة والرفض، أما في حال إيراد الشواهد؛ فإذ نكتفي بشاهد واحد للمرحلة الأولى من أحد النقدين، إذ لا ضرورة تستدعي التمثيل من كليهما، سوى الإطالة في البحث، مما نحن في غنى عنه، سنلتزم النهج ذاته في قرن الشواهد جنبا إلى جنب في المرحلة الثانية، وذلك للوصول إلى تلك الفروق تطبيقا، بعد تعذّرها تنظيرا، أما مرحلة الإبداع والابتكار–إن وُجدت– فهي حالة تفرّد بها نقد عن آخر.

3– إنّ مصطلحات النقد لتعاور المعاني من الكثرة والعدد ما يطول عدّه وحسابه، ولأنّ هذه الدراسة؛ بمساحتها الزمانية والمكانية المحدودة، هي للتدليل والإثبات؛ عن التبعية والتقليد المطلق كما قيل، أم إنها مرحلة ضرورية في كل نقد، قبل أن يصل إلى مراحله الأخرى، وعليه – اجتهادا – سنضع جملة من المصطلحات نمثّل بها لكل مرحلة إن وُجدت، تاركين غيرها لمن شاء الاجتهاد والزيادة، هذا إن وافقنا الرأي، ولم يخالفنا الوجهة.

المجلد: (16) | العدد: (01) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 52 – 78 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

2. مصطلحات النقد المشرقي

من أكثر النصوص التي جمعت هذه المصطلحات التي قيلت في قضية تعاور المعاني بين المبدعين، قول القاضي الجرجاني (ت392هـ)، وهو يحدّد من يستحق صفة العالم بالشعر، الناقد له، فيقول: "ولست تعدّ من جهابذة الكلام، ونقاد الشعر، حتى تميّز بين أصنافه وأقسامه، وتحيط علما برتبه ومنازله، فتفصل بين السرق والغصب، وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف الإلمام من الملاحظة، وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادّعاء السرق فيه، والمبتذل الذي ليس أحد أولى به، وبين المختص الذي حازه المبتدئ فملكه، وأحياه السابق فاقتطعه، فصار المعتدي مختلسا سارقا، والمشارك له محتذيا تابعا، وتعرف اللفظ الذي يجوز أن يقال فيه: أُخذ ونُقل، والكلمة التي يصح أن يقال فيها: هي لفلان دون فلان"[1].

وليس بعيدا عنه نص ابن رشيق (ت456هـ)، الذي يعدّ فيه جامعا لخلاصة ما قيل من آراء ومصطلحات عن هذه القضية، مقدّما مفاهيما لكثير من مصطلحات الجرجاني السابقة، والتي وقف عند المصطلح دون تعريفه، إلا تلميحا في شيء منها، يقول ابن رشيق: "السرق في الشعر ما نقل معناه دون لفظه، وأبعد في أخذه... والسرق أيضا إنما هو في البديع المخترع الذي يختص به الشاعر لا في المعاني المشتركة التي هي جارية في عاداتهم، ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، مما ترتفع الظنّة فيه عن الذي يورده أن يقال إنه أخذه من غيره... والاصطراف أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه، فإن صرفه إليه على جهة المثل فهو اجتلاب، واستلحاق، وإن ادّعاه جملة فهو انتحال، ولا يقال "منتحل" إلا لمن ادّعى شعرا لغيره، وهو يقول الشعر، وأما إن كان لا يقول الشعر فهو مدّع غير منتحل، وإن كان الشعر لشاعر أخذ منه غلبة فتلك الإغارة والغصب، وبينهما فرق أذكره في موضعه إن شاء الله تعالى، فإن أخذه هبة فتلك المرافدة، ويقال الاسترفاد، فإن كانت السرقة فيما دون البيت فذلك هو الاهتدام، ويسمى أيضا النسخ، فإن تساوى المعنيان دون اللفظ وخفى الأخذ فذلك النظر والملاحظة، وكذلك إن تضادا ودلّ أحدهما على الآخر، ومنهم من يجعل هذا هو الإلمام، فإن حوّل المعنى من نسيب إلى مديح فذلك الاختلاس، ويسمى أيضا نقل المعنى، فإن أخذ بنية الكلام فقط فتلك الموازنة، فإن جعل مكان كل لفظة ضدّها فذلك هو العكس، فإن

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

صحّ أنّ الشاعر لم يسمع بقول الآخر وكانا في عصر واحد فتلك المواردة، وإن أُلّف البيت من أبيات قد ركّب بعضها من بعض فذلك هو الالتقاط والتلفيق، وبعضهم يسمّيه الاجتذاب والتركيب، ومن هذا الباب كشف المعنى، والمجدود من الشعر، وسوء الاتّباع وتقصير الآخذ عن المأخوذ منه"[2].

وبعد هذين النصين المختارين بدقّة وعناية، لسنا بحاجة إلى استقصاء النصوص الأخرى، ولسببين اثنين؛ أوّلهما: أنّ كثيرا من المصطلحات التي ذكرها أصحابها، وعدّوا أنفسهم مبدعين لها، ما لبث النقد الحديث أن أقرّ بحقيقة استفادتها من غيرهم، وإن بشيء من تحوير دلالات الألفاظ، أو إطلاق مسمّيات جديدة على أخرى قديمة، إن لم يحتفظ الناقد باللفظ القديم، كما فعل الحاتمي (ت388هـ)، وابن الأثير (ت637هـ) مثلا[3]، وثاني هذه الأسباب: أنّ ما ذُكر من مصطلح فيه الكفاية والغناء لإقامة هذه الموازنة، والتدليل على تلك الحالات الثلاث، وقد وردت أشهر المصطلحات التي وصّفت حالات تعاور المعاني في هذين النصين، وأكثرها تداولا بين نقاد الدولتين، مع وجوب التنبيه إلى أنّ ما سنذكره من مصطلح سنعتمد فيه على أشهر المصادر وأسبقها في النقدين؛ بنسبته من خلال وجوده فيها إلى جهة دون أخرى، فمما لاحظته أنّ المصادر اللاحقة لا تعدو كونها اجترارا واستعادة لما سبق إلا فيما ندر، ولعلنا أشرنا إلى شيء من ذلك، وهذا حتى نحفظ لأنفسنا العذر، وتُلتمس لنا الحجّة؛ إن وُجد في غيرها شيء لم يصلنا، أو نطّلع عليه، ولا تكون طعنا في الجهد، واتّهاما بنقص الرأي، وقصر النظر.

3. مصطلحات النقد الأندلسي

بناء على ما جاء في تلك المصادر؛ وجدنا المصطلحات التي وظُّفت قديما في النقد الأندلسي قياسا إلى المشرقي على المراحل الآتية، والتي اجتهدنا في تصنيفها، إن صحّ هذا الاجتهاد، وسيكون التركيز على المرحلتين الثانية والثالثة؛ باعتبار أنهما أهمّ المراحل التي تثبت تميّز النقد وتفرّده من عدمه، وهذه المراحل مرتّبة كما وقعت، وتقع عادة، في الآتي:

1.3 مرحلة التقليد والاتّباع: وهي مرحلة لا تنكر في حياة الأفراد والجماعات، كما الدول والشعوب؛ فلا يمكن لأيّ أدب أو علم ناشئ إلا المرور بها، والتقليد على منوال قريب إليه منها؛ بأسباب متعدّدة تفرض منوالا دون آخر، قبل تأسيسه لنمط وأسلوب خاص به؛ ينبع من

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

طبيعته، ويوائم فكره وميوله، والذي يستنكر ويستغرب؛ حين تقرأ تاريخ أدب وفكر معيّن، أو موهبة فردية محدّدة، ولا تجد في بدايتها هذا الأثر واضحا جليّا؛ تأثّرا بأدب معيّن، أو طريقة شاعر محدّد، سواء تلمحه من خلال النصوص في بداياتها الأولى، أو اعتراف المبدع به إن عُدمت نصوص تلك البدايات، وقد كان الأقرب للعقل والواقع أن يتأثّر الأندلسيون بالمشارقة؛ لاشتراكهم في اللغة والدين، واعتبار دولتهم بعثا جديدا لها في مغرب العرب، بعد أفولها في مشرقهم، حاملة معها كل الإرث المشرقي؛ قديمه ومحدثه، فكره وأدبه، وفي هذا الباب؛ باب النقد والأدب، والمصطلح بالأخص فيه، قلّدوا المشارقة في جملة منه، نذكر بإيجاز ما يأتي، مع مراعاة ما ذكرناه سابقا في المصطلحات المتقاربة، وفي الشواهد الموظّفة:

أ- **الإنحال والانتحال**: من المصطلحات الشهيرة التي وردت في المصادر الأولى للنقد المشرقي؛ الإنحال والانتحال، فأما الأوّل فيقصد به نسبة شعر لشاعر لم يقله، وعادة ما تكون هذه النسبة بعد موته، لا في حياته، وهو ما لم يحدث فيه خلاف بين الشرق والغرب، وظلت الجوانب الثلاثة محفوظة فيه؛ الشكل، والمفهوم، والتطبيق للمصطلح، ومن أمثلته ردّ أبي تمام على ابن الزيّات (ت233هـ) حين أنكر عليه قصيدته التي أوّلها:

"لَهَــانَ عَلَيْــنَا أَنْ نَقُــولَ وَتَفْعَــلاَ

وهي من أحسن شعره، وقّع له على ظهرها:

رَأَيْتُكَ سَهْــلَ الْبَيْــعِ سَمْحًا وَإِنَّمَا يُغَالِي إِذَا مَا ضَنَّ بِالشَّيْءِ بَائِــعُهْ

... وقد قيل إنّ أبا تمام أجابه بقوله:

أَبَا جَعْفَرٍ إِنْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ شَاعِــرًا أُسَامِــحُ فِي بَيْعِــي لَهُ مَنْ أُبَايِــعُهْ

فَقَدْ كُنْتَ قَبْلِي شَاعِــرًا تَاجِــرًا بِــهِ تُسَاهِــلُ مَــنْ عَادَتْ عَلَيْكَ مَنَافِــعُهْ

... وقيل إنّ هذه الأبيات منحولة لحبيب، وقيل قالها ولم تظهر إلا بعد موته"[4].

أما الانتحال فلا يختلف عن سابقه، كما ذكر ابن رشيق، وكما يستخرج مفهومه مما ضُرب له من أمثلة؛ سوى أنّ الشاعر من ينسب الشعر لنفسه، وهذا ما جعلنا نذكر في المصطلح السابق أن تكون النسبة – على الأغلب – بعد موته، أو في حياته دون علمه بها، لأنها إن كانت في حياته، ورضي بها، انتقل من الإنحال إلى الانتحال، وإن لم ينسبه بنفسه لنفسه، وفي الشعر العربي من الانتحالات الشيء الكثير، مما يفوق العدّ والإحصاء، ولا

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

فارق بين المصطلحين، وما أنزلا عليه من شاهدين، إلا ما سلف ذكره، ومن ذلك قول جرير تدليلا وتمثيلا:

إِنَّ الَّذِيــنَ غَــدَوْا بِلُبِّكَ غَــادَرُوا وَشَــلاً بِعَيْنِكَ لاَ يَــزَالُ مَعِيــنَا
غَيَّضْــنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْــنَ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَــوَى وَلَقِيــنَا؟

فجميع الرواة ينسبونهما للمعلوط السعدي، وقد انتحلهما جرير[5].

ب– كشف المعنى: ويعرّف بأنه إظهار المعنى وإبرازه حتى يكون أوضح مما كان عليه، ويقدّم له مثلا بقول أبي نخيلة:

"وَنَبَّهْتَ مِنْ ذِكْــرِي وَمَا كَانَ خَامِلاً وَلَكِنَّ بَعْضَ الذِّكْــرِ أَنْبَــهُ مِنْ بَعْــضِ

وكشف أبو تمام هذا وحسّنه، فقال:

لَقَدْ زِدْتَ أَوْضَاحِي امْتِدَادًا وَلَمْ أَكُنْ بَهِيمًا وَلاَ أَرْضَى مِنَ الأَرْضِ مَجْهَــلاَ
وَلَكِــنْ أَيَــادٍ صَادَفَتْــنِي جِسَامُــهَا أَغَــرَّ فَخَلَّتْــنِي أَغَــرَّ مُحَجَّــلاَ"[6]

ولم يتوقّف تقليدهم للمشارقة عند المصطلحات السابقة، فقد اتّبعوهم كذلك في الاختصار، والتقصير والزيادة، وغير ذلك كثير، وهي نماذج نقدّمها تدليلا لا إحصاء، إذ هذه المرحلة لا تكاد تقاس من الأهمية بالمرحلتين الآتيتين.

2.3 مرحلة الاختلاف والرفض: إذا كانت المرحلة الأولى ترتبط عادة ببداية النقد ونشأته، فإنّ هذه المرحلة لا يمكن أن تجد تاريخا محدّدا لبدايتها، وظهورها، فالآداب القديمة لم تكن تعطي قيمة للتأريخ لهذه الفنون، ولا قيمة كذلك لنسبة الأفكار والمصطلحات، ولو تلميحا، إلا ما جاء عفوا غير مقصود، وفي بعض الحالات النادرة في تاريخ معارفنا قديما على العموم، والنقد منها على الخصوص، فلا يمكن بعد ذلك الجزم بنسبة مصطلح معيّن، وفكرة محدّدة، إلا من خلال أسبقية المصدر الذي وُجدت فيه، وإن كنا نعزو بداية هذه المرحلة إلى ذلك الإحساس بالنضج والتطوّر لدى الأندلسيين، ورفع أصواتهم؛ شعرا ونثرا، فكرا ونقدا، للمطالبة بإعطاء أدبهم ما يستحق من المكانة والمنزلة، ودون أن نستطيع كذلك الجزم بتاريخ محدّد لها، وإنما هي المقاربة والاجتهاد المبنيان على تلك الأصوات، وليست تواريخ محدّدة بأقوال دقيقة، ومن بين المصطلحات التي خالفوا فيها المشارقة، ورفضوا ما جاء عنهم فيها في أحد جوانب المصطلح الثلاثة؛ المفهوم، الشكل، والتطبيق، نذكر:

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

أ– **الأخذ والسرقة:** يعود المصطلح الأوّل إلى ابن سلاّم (ت231هـ)، والذي ذكره في كتابه الطبقات[7]، وهو من أوائل المصادر النقدية القديمة التي وصلت إلينا، واستعمله من بعده نقاد آخرون، مع استخدامهم للفظ السرقة، إلا أنّ إنزاله في هذه المرحلة دون سابقتها؛ يعود إلى شيوع دورانه في النقد الأندلسي بديلا عن السرقة، وغيرها من المصطلحات الأخرى، فقد كان أكثر "المصطلحات دورانا في أحكامهم"[8]، ولا سبب لذلك إلا النبوة القاسية الموجودة في السرقة، والتي استعفف النقاد الأندلسيون من استخدامها، وعملوا على تجنّبها؛ باعتبار أنّ نقدهم كأدبهم جعل الأخلاق ركنا أساسا فيه[9]، وعلى العكس من ذلك؛ فلم يكن مصطلح السرقة معلوم النسبة، أو المصدر الذي ذكر فيه أوّل مرّة، مثلما كان أشيع المصطلحات التي عُرفت بها قضية تداول المعاني في المشرق، والتهمة التي أُنتقص بها الشعر المحدث هناك، فالاختلاف واضح في هذين المصطلحين؛ شيوع الاستخدام في النقدين، ورفض الأندلسيين توظيف مصطلح السرقة، والعدول عنه إلى مصطلح الأخذ، وبدافع الجانب الخلقي عندهم في الرفض والعدول، مع عدم ذكر سبب واحد لتوظيف السرقة في النقد المشرقي؛ في مصادره القديمة، ومراجعه الحديثة، رغم وضوح تلك القصدية في الاتّهام والانتقاص للشعر المحدث، مما يغني عن ذكر السبب في التوظيف والاستخدام، وتكاد تكون شواهد النقدين بأكملها دليلا على ذلك، ما نتجاوز به إيراد شاهد لهما.

ب– **المماثلة والمشابهة:** ويطلق عليه عادة الشهرة والتداول، وهو لا يختلف عن المصطلح المشرقي المعنى العام المشترك، سوى في شكله دون جوهره، ومن أمثلته قول البغدادي:

"أَظُنُّ أَنَّكِ مَا لاَقَيْتِ مَا لَقِيَتْ ... قُلُوبُ أَهْلِ الْهَوَى مِنْ جَاحِمِ الْقَلَقِ

وَلاَ مُنِيتِ بِتَوْدِيعٍ وَقَدْ جَعَلُوا ... بِيضَ السَّوَاعِدِ أَطْوَاقًا عَلَى الْعُنُقِ

... قوله: ((بِيضَ السَّوَاعِدِ أَطْوَاقًا عَلَى الْعُنُقِ)) معنى مشهور، ومنه قول القائل وهي أبيات يتداولها القوّالون:

مُشْتَاقَةٌ طَرَقَتْ بِاللَّيْلِ مُشْتَاقًا ... أَهْلاً بِمَنْ لَمْ يَخُنْ عَهْدًا وَمِيثَاقَا

يَا زَائِرًا زَارَ مِنْ قُرْبٍ عَلَى بُعُدٍ ... آنَسْتَ مُسْتَوْحِشًا لاَ ذُقْتَ مَا ذَاقَا

يَا لَيْلُ عَرِّسْ عَلَى خِلَّيْنِ قَدْ جَعَلاَ ... بِيضَ السَّوَاعِدِ لِلأَعْنَاقِ أَطْوَاقَا"[10]

ويقول الأمير شمس المعالي:

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

"أَمَا تَرَى الْبَحْرَ تَطْفُو فَوْقَهُ جِيَفٌ وَتَسْتَقِرُّ بِأَقْصَى قَعْرِهِ الدُّرَرُ

... من متداولات المعاني، منها قول ابن الرومي:

دَهْرٌ عَلاَ قَدْرُ الْوَضِيعِ بِهِ وَغَدَا الشَّرِيفُ يَحُطُّهُ شَرَفُهْ

كَالْبَحْرِ يَرْسُبُ فِيهِ لُؤْلُؤُهُ سُفْلاً وَتَطْفُو فَوْقَهُ جِيَفُهْ"[11]

فقد وظّف ابن بسام (ت542هـ) تسمية الشهرة والتداول، وهو ما يطلق على المماثلة والمشابهة في نقدهم، ويقابله العام المشترك عند المشارقة.

ج- الموازدة: ومما يُضرب لها من مثل، وهو الأشهر في مصادر النقد المشرقية قديما، وحتى في مراجعه حديثا، وعند المشارقة والمغاربة على السواء، قول امرئ القيس[12]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لاَ تَهْلَكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

ويقول طرفة[13]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لاَ تَهْلَكْ أَسًى وَتَجَلَّدِ

والنقد المشرقي لا يرفض هذا النوع من تداول المعاني والألفاظ، وقد سُئل الناقد المتقدّم، وهو أبو عمرو بن العلاء (ت159هـ)، فقال: "تلك عقول رجال، توافت على ألسنتها"[14]، ومن بعده الشاعر، وهو أبو الطيّب المتنبي، فأجاب: "الشعر جادّة، وربما وقع الحافر على موضع الحافر"[15]، وإنما وضع بعض النقاد المتأخّرين شروطا حتى يكون مقبولا؛ كأن يكون الزمان في وضع القصيدتين وإخراجهما للناس واحدا، والمكان واحدا، وإلا عُدّ سرقة[16]، وهي أمور كما ترى تجافي العقل وتخالفه؛ لاستحالة حدوثها ووقوعها، وهو ما جعل النقد الأندلسي يرفضه، ويُعدّه "مكابرة محضة، وأحسب أنّ قائله لو سمع هذا لقال: هذه بضاعتنا رُدّت إلينا"[17]، فعند نقاده – ومن العقل – لا يمكن أن يصل الشاعران إلى هذا الاتّفاق العجيب في المعنى، واللفظ، والوزن، والقافية، يقول ابن حزم (ت456هـ) : "وأما الذي لا أشك فيه وهو ممتنع في العقل، فاتّفاقهما في قصيدة بل في بيتين فصاعدا، والشعر نوع من أنواع الكلام، ولكل كلام تأليف ما. والذي ذكره المتكلّمون في الأشعار من الفصل الذي سمّوه الموارد وذكروا أنّ خواطر شعراء اتّفقت في عدّة أبيات فأحاديث مفتعلة لا تصح أصلا ولا تتّصل، وما هي إلا سراقات وغارات من بعض الشعراء على بعض"[18]، وجعلوا التوارد "في جانب المعاني التي تتّفق في يسير من اللفظ بما يدلّ على وعي ودقّة بمفهوم

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

الخواطر المتواردة"[19]، وهو مذهب دقيق يمكن تقبّله، والتسليم به، وضربوا لذلك أمثلة تشبه البيتين السابقين، وعدّوها سرقة لا تواردا. يقول ابن بسام البغدادي:

لاَ أَظْلِـــمُ اللَّيْـــلَ وَلاَ أَدَّعِـــي أَنَّ نُجُـــومَ اللَّيْـــلِ لَيْسَتْ تَغُـــورُ

لَيْلَى كَمَا شَـــاءَتْ فَإِنْ لَمْ تَجُـــدْ طَـــالَ وَإِنْ جَادَتْ فَلَيْـــلِي قَصِـــيرُ

وصفهما ابن بسام صاحب الذخيرة بالاستلاب والاختطاف؛ إنكارا لسرقة مفضوحة، نافيا عنهما التوارد، ومثبتا لهما صفة النقل من قول علي بن الخليل:

لاَ أَظْلِـــمُ اللَّيْـــلَ وَلاَ أَدَّعِـــي أَنَّ نُجُـــومَ اللَّيْـــلِ لَيْسَتْ تَـــزُولُ

لَيْلَـــى كَمَا شَـــاءَتْ قَصِيـــرٌ إِذَا جَـــادَتْ وَإِنْ ضَنَّتْ فَلَيْلِي طَـــوِيلُ[20]

أما ما يوصف بالتوارد، ويقبل عندهم، فكقول ابن شرف:

"أَرَاكِ كَمَا يَـــرَى الْمُحْتَاجُ مَـــالاً وَقَـــدْ مَلَكَتْ عَلَيْـــهِ يَـــدُ الْبَخِيـــلِ

... [يقول عنه ابن بسام:] أراه توارد فيه مع لِدَتِهِ وابن بلدته أبي علي بن رشيق حيث يقول:

وَالصُّبْحُ قَدْ مَطَلَ اللَّيْلُ الْعُيُونَ بِهِ كَأَنَّـــهُ حَاجَـــةٌ فِـــي كَفِّ ضِنِّيـــنِ"[21]

ولعل من يقرأ هذه الأحكام؛ شرقا وغربا، ويقف على هذه الأمثلة، وسواها مما لم نورد؛ أيضا شرقا وغربا، يُدرك – إن كان صاحب عقل وتمييز – أين يقف به عقله، ويطمئن إليه فكره.

د– الإغارة والغصب: لقد تعمّدت – كما سبق – أن أضع بعض المصطلحات المتقاربة في المفهوم، إن لم تكن متماثلة، أو التي وجدت الاختلاف فيها حول الاستعمال، متجاورة في البحث عن الاختلاف بين النقدين، وسأضع في هذين المصطلحين الأمثلة كذلك متجاورة، لنخرج من خلالها بفروق دقيقة، ما دام المفهوم في المشرق لهما واحدا؛ وهو أخذ البيت لفظا ومعنى، قوّة وجبرا، وهو مفهوم قدّمه ابن رشيق من خلال وقوفه على ما سيق لهما من أمثلة، مع ملاحظة أنّ غياب المفاهيم قديما ليست ظاهرة مشرقية بحتة، بل هي عامة في كل النقد؛ عربيا وغربيا، إذ جميع الآداب تنحو منحى التطبيق، ولا تعطي قيمة في أكثرها حالاتها لشرح المفاهيم، وربما يعود ذلك إلى عدم الحاجة لتلك المفاهيم الحاصلة في العقول بداهة، ومن أمثلة النقد المشرقي عن الإغارة ما فعله الفرزدق ببيت جميل:

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

"تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَأْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَّفُوا

فقال متى كان الملك في بني عذرة، إنما هو في مضر، وأنا شاعرها، فغلب الفرزدق على البيت ولم يتركه جميل ولا أسقطه من شعره. وقد زعم بعض الرواة أنه قال له تجاف لي عنه، فتجافى جميل عنه، والأول أصح، فما كان هكذا فهو إغارة"[22]، يقابله الشاهد الأندلسي، وهو قول أبي بكر الداني:

"نَدَبْتُكَ حَتَّى لَمْ يُخَلِّ لِيَ الأَسَى دُمُوعًا بِهَا أَبْكِي عَلَيْكَ وَلاَ دَمَا

... أغار فيه على إبراهيم الشاشي وقصّر باعه، وضاقت فيه ذراعه، وخلّى السبيل له حيث يقول:

لاَ تَرْحَلَنَّ فَمَا أَبْقَيْتَ مِنْ جَلَدِي مَا أَسْتَطِيعُ بِهِ تَوْدِيعَ مُرْتَحِلِ

وَلاَ مِنَ الْغَمْضِ مَا أَقْرَى الْخَيَالَ بِهِ وَلاَ مِنَ الدَّمْعِ مَا أَبْكِي عَلَى طَلَلِ"[23]

أما الغصب في النقد المشرقي، فشاهداه الشهيران بيت الشمردل اليربوعي، وأبيات ذي الرمة، والتي أخذها الفرزدق جميعا، فيُروى أنّ الشمردل اليربوعي أنشد في محفل:

"فَمَا بَيْنَ مَنْ لَمْ يُعْطِ سَمْعًا وَطَاعَةً وَبَيْنَ تَمِيمٍ غَيْرُ حَزِّ الْحَلاَقِمِ

فقال الفرزدق: والله لتدعنّه أو لتدعنّ عرضك، فقال: خذه لا بارك الله لك فيه، وقال ذو الرمة بحضرته: لقد قلت أبياتا، إنّ لها لعروضا، وإنّ لها لمرادا، ومعنى بعيدا، قال: وما قلت؟ فقال قلت:

أَحِينَ أَعَاذَتْ بِي تَمِيمٌ نِسَاءَهَا وَجُرِّدْتُ تَجْرِيدَ الْيَمَانِي مِنَ الْغِمْدِ

وَمَدَّتْ بِضَبْعِيَّ الرَّبَابُ وَمَالِكٌ وَعَمْرٌو وَسَالَتْ مِنْ وَرَائِي بَنُو سَعْدِ

وَمِنْ آلِ يَرْبُوعٍ زُهَاءٌ كَأَنَّهُ دُجَى اللَّيْلِ مَحْمُودُ النِّكَايَةِ وَالرِّفْدِ

فقال له الفرزدق: إيّاك وإيّاها لا تعودنّ إليها، وأنا أحقّ بها منك، قال: والله لا أعود فيها، ولا أنشدها أبدا إلا لك"[24].

أما من الأندلس فنتّخذ قول ابن عمار الذي يقول فيه:

"وَمَا هُوَ إِلاَّ لَثْمُ كَفِّ مُحَمَّدٍ وَتَمْكِينُ كَفِّي مِنْ نَوَاصِي الْمَظَالِمِ

... [قال ابن بسام عنه:] وقوله: ((وَتَمْكِينُ كَفِّي مِنْ نَوَاصِي الْمَظَالِمِ)) مغتصب من قول أبي الطيب:

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

كَأَنَّ رَحِيلِي كَانَ مِنْ كَفِّ طَاهِـرٍ فَأَثْبَتَ كُـورِي فِي ظُهُـورِ الْمَوَاهِبِ"[25]

وعند النظر في الأمثلة المشرقية السابقة، تلحظ ذاك التطابق بين المفهوم، وما قُدّم عنه من أمثلة، وهو أخذ الأبيات جبرا وقوّة، مع تنازل الشاعر في الغصب دون الإغارة، ورواية البيت في الإغارة للآخذ؛ لشهرته، وذيوع صوته، دون المأخوذ منه؛ لعدم بلوغ تلك الشهرة، وذيوع الصوت، وقد رأى المغير نفسه أحق به من المغار عليه، وهو الفارق الدقيق بين المصطلحين، والذي لم يتم ذكره في تقديم المفهوم، ووعد ابن رشيق بتحديده وذكره في موضعه كما قال[26]، وإن كانت الشهرة، وعلوّ الصوت، وبعد الذكر، لا تتحقّق في حال الفرزدق وجميل؛ لتساويهما تقريبا في ذلك، وكل منهما قد عُرف في غرض دون آخر، واشتهِر به، كما أنّ الرواية للآخذ دون المأخوذ منه ثابتة في المصطلحين معا، ولجميع الشعراء، والفارق الدقيق والواضح من الأمثلة السابقة؛ هو تنازل المأخوذ منه للآخذ في الغصب دون الإغارة، مع الأخذ قوّة وغلبة في كليهما، وهذا الشرط الأخير؛ الأخذ قوّة وغلبة، هو الذي يلتقي فيه الأندلسيون مع المشارقة، لكنهم يختلفون كما توضّح الأمثلة السابقة بعد ذلك؛ فلا يعني تهديد الشاعر وتوعّده إن لم يتنازل عن بيته، فالمتنبي وابن عمار يخالفان هاته الحالة، ولا شك، وقد لا يكون المتنبي التقاه أصلا، ثم إنّ المتنبي بشخصيته القوية، واعتزازه بنفسه، يجعل افتكاك بيته، ورضاه بذلك، من الاحتمالات البعيدة الحصول؛ إن سلّمنا أنّ الشاعرين التقيا، وسمع ابن عمار بيت المتنبي، فلا يعني الاغتصاب بعد ذلك إلا عسر استخراج المعنى دون سهولة أخذه، كما في الكثير من الأمثلة، التي يُلحظ فيها ذاك اليسر أو العسر عند الآخذ من المأخوذ منه، ودون الحاجة إلى رواية، والفارق الأخير الذي نستنطقه من الأمثلة الماضية؛ أنّ الأندلسيين لا يعنون بالإغارة والغصب أخذ البيت لفظا ومعنى، كما لا يأبهون أن يكون الآخذ أعلى ذكرا من المأخوذ منه، مع وجوب التنبيه إلى أنّ كلام ابن حزم السابق عن التوارد، لا يمكن أن يؤخذ على أنه المفهوم ذاته للمشرق في الإغارة، فقد جاء ردّا على ما شاع عن التوارد، ووصفه بالسرقة والغارة، فإن كانت السرقة خلاف الإغارة؛ لما في الأولى من خفاء، وأخذ لبعض اللفظ والمعنى، عكس الثانية، فكذلك لا يمكن أن تكون الغارة مقصودا بها الإغارة؛ لأنّ الغارة تعني الأخذ المفاجئ بقوّة وعنف كما

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

في دلالتها اللغوية، وحالتها الواقعية، عكس الإغارة؛ المعلنة الأخذ، المجبرة للمأخوذ منه على الترك والتنازل.

هـ– العكس: يُعتبر التعريف الذي قدّمه ابن رشيق للعكس صورة مأخوذة مما يُعرف في البلاغة بالطباق، ودون أن يحدّد المفهومُ الغرض الذي يكون فيه، لولا الشاهد الذي ساقه، فيقصره في غرضي المدح والهجاء، وهي ثلاثة أبيات تنسب لابن أبي قيس، وتروى كذلك لأبي حفص البصري، ومحل الاستدلال البيت الأخير منها:

سُــودِ الْوُجُوهِ لَئِيمَــةٍ أَحْسَابُهُمْ فُطْسِ الأُنُــوفِ مِنَ الطِّرَازِ الآخِرِ[27]

والتي وضع الشاعر لبعض الكلمات منه ضدًّا لما جاء في بيت حسّان بن ثابت – رضي الله عنه – الشهير، وأبقى أخرى على حالها، والذي لم يذكره ابن رشيق مقابلا للبيت السابق.

وإن كان النقد المشرقي لا يخلو من صور عديدة للعكس، تتجاوز حصرها في غرضين اثنين، أو ارتباطها بالكلمة وما يناقضها، مهما كان هذا الغرض، فابن طباطبا (ت322هـ) يتحدّث عن العكس، وكيف يكون، فيقول: "فيستعمل المعاني المأخوذة في غير الجنس الذي تناولها منه، فإذا وجد معنى لطيفا في تشبيب أو غزل استعمله في الهجاء؛ وإن وجده في وصف ناقة أو فرس استعمله في وصف الإنسان، وإن وجده في وصف إنسان استعمله في وصف بهيمة، فإنّ عكس المعاني على اختلاف وجوهها غير متعذّر على من أحسن عكسها، واستعمالها في الأبواب التي يحتاج إليها فيها"[28]، بينما يورد الجرجاني صورة أخرى للعكس، ويصفها بالمصطلح ذاته، فيقول: "وقول ابن أبي طاهر:

يَشْتَــرِكُ الْعَالَــمُ فِي ذَمِّــهِ لَكِنَّــنِي أَمْدَحُــهُ وَحْــدِي

إنما هو عكس قول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْــهُ أَمْدَحْهُ وَالْــوَرَى مَعِــي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُــهُ وَحْــدِي"[29]

وفي أخرى يوظّف مصطلحا جديدا قاصدا به العكس، فيقول: "ومن لطيف السرق ما جاء به على وجه القلب، وقصد به النقض، كقول المتنبي:

أُحِبُّــهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَــةً إِنَّ الْمَلَامَــةَ فِيــهِ مِنْ أَعْــدَائِهِ

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

إنما نقض قول أبي الشيص:

أَجِــدُ الْمَلاَمَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيــذَةً حُــبًّا لِذِكْــرِكِ فَلْيَلُمْــنِي اللُّــوَّمُ"[30]

وعندما نظر النقاد في الشواهد الأندلسية، واستخلصوا منها مفهوم العكس عندهم؛ كان أوسع من المفهوم الذي جاء به ابن رشيق مستخلصا من الشواهد المشرقية، سواء استخلصه ابن رشيق ذاته، أو أخذه عن غيره، مستخلصا كذلك منها، ما دام الشائع عن عمدته أنه جمع فيه ما قيل في المشرق؛ من آراء وأفكار، وشواهد ومصطلحات، وهذا المفهوم الأندلسي أقرب في شواهدهم إلى ما جاء عن الجرجاني. يقول مصطفى عليان عبد الرحيم في تعريف العكس: "هو نقل المعنى وتغيير جهته، وقد يعبّر عنه بالعكس أو القلب"[31]، ومن أمثلته في ذلك قول الحلواني:

"لِــي حَبِيــبٌ إِذَا شَكَــوْتُ إِلَيْــــهِ فِي الْهَــوَى سَامَنِي عَــذَابًا شَدِيــدَا
لَسْتُ أَدْعُــو عَلَيْــهِ بِالشَّعْــرِ غَيْظًا خِيفَــةَ أَنْ يَكُــونَ حُسْــــنًا جَدِيــدَا
غَيْــرَ أَنِّــي أَدْعُــو بِقَلْبٍ قَرِيــــحٍ أَنْ أَرَاهُ مِثْـــلِي مُحِـــبًّا عَمِيـــدَا

كأنه عكس قول البحتري:

أُعِيذُكِ أَنْ تُمْنَيْ بِشَكْــوَى صَبَابَــةٍ وَإِنْ أَكْسَبَتْــنَا مِنْكِ عَطْــفًا عَلَى الصَّبِّ
وَيَحْزُنُنِي أَنْ تَعْرِفِي الْحُبَّ بِالْجَــوَى وَإِنْ نَفَعَتْــنَا فِيــكِ مَعْرِفَـــــةُ الْحُبِّ"[32]

فالأبيات جميعها في غرض واحد، وحدث العكس في المعاني، دون حاجة إلى جعل لكل كلمة عكسها، فحين عانى الأوّل من محبوبه، فتمنّى له الوقوع في الهوى ليذوق من المعاناة ما ذاق، فإنّ الثاني استعاذ أن يُمنى به رغم إفادته إن وقع فيه.

ويمكن في تحديد هذا الفرق أن نسجّل الملاحظات الآتية؛ أوّلها: العكس عند ابن طباطبا محدّد في صورة صغرى بين الأغراض، أما انتقال المعنى من بهيمة إلى إنسان، أو العكس، فأعتقد أنّ العكس يحدث في الموصوف العاقل وغير العاقل بحالتيه، وليس في المعنى، إلا بشيء من التحوير يناسب المنقول إليه، وثانيها: التضارب في توصيف الشواهد، فحين يطلق عليه الجرجاني القلب، وهو مصطلح شهير للعكس، يذكر ابن رشيق أنّ هناك من يطلق عليه الإلمام، وهو ضرب من النظر كما يقول[33]، وثالثها: الانسجام التام بين المفهوم والشواهد التي تم استخلاصه منها عند الأندلسيين، مما يدلّ على وضوحه في أذهانهم، مع

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

عدم تحديد العكس في غرض أو مخلوق، وتركه فضفاضا يسع جميع صور العكس التي يمكن وقوعها، والتي قد تكون في غرض واحد، ومعنى واحد، أو أغراض ومعان مختلفة، وليس ما ذكره المشارقة إلا صورا قليلة من صور كثيرة له، يأبى العقل أن يحصر التناقض على اتّساعه فيها، وقد وظّف الأندلسيون كذلك مصطلح القلب، قاصدين به العكس، كقول السميسر:

"لَمَّا أَبَــى عَنْ وِصَــالِي وَأَضْــرَمَ الْقَلْــبَ نَــارَا
وَلَمْ أَجِــدْ لِــي عَــزَاءً دَعَوْتُ رَبِّــي انْتِصَــارَا
وَقُلْتُ: يَــا رَبِّ أَنْبِــتْ بِعَارِضَيْــــهِ عِــــذَارَا
فَكَــانَ ذَاكَ وَلَكِــــنْ زَادَ الْفُــــؤَادَ اسْتِعَــــارَا
إِذْ صَــارَ صُبْحًا وَلَيْــلاً وَكَــانَ قَبْــلُ نَهَــارَا

وهذا كقول الآخر إلا أنه قلبه:

حَلَقُــوا رَأْسَــهُ لِيَــزْدَادَ قُبْــحًا غِيــرَةً مِنْهُــمْ عَلَيْــهِ وَشُــحًّا
كَانَ قَبْــلَ الْحَــلاَّقِ صُبْحًا وَلَيْــلاً فَمَحَــوْا لَيْلَهُ وَأَبْقَــوْهُ صُبْــحَا"[34]

مثلما لاحظوا القلب الذي يحدث للأمثال، وفي بعض الألفاظ، لا كل الألفاظ، يقول مهيار الديلمي الذي يعقّب عليه ابن بسام:

"مَا سَمِعْتُمْ فِي السُّــرَى مِنْ قَبْلِهِــمْ بِابْــنِ لَيْــلٍ سَــاءَهُ أَنْ يُصْبِــحَا

أراه قلب المثل: ((عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ السُّرَى))"[35].

لقد وظّف الأندلسيون المصطلحات التي أطلقها النقد المشرقي في توصيف حالات العكس، لكنهم تجنّبوا تلك التي لا علاقة لها بوصف هذه الحالة، مثلما تجنّبوا حصره في أغراض محدّدة دون أخرى، أو في نقله من جنس إلى آخر، مثلما تجاوزوا جعله في الكلمة وضدّها، مهما دلّت عليه من غرض أو معنى، وتركوه واسعا، يقبل كل الحالات التي يحدث فيها العكس، أو يمكن أن يقع فيها، مهما كانت هذه الحالة؛ فيما ذُكر سابقا، أو لم تنزل على تلك الحالة السالفة؛ لأنّ الحياة باتّساعها، وتناقضاتها المتشعّبة، أوسع من أن تحصر في مجال أو مجالين، أو عند صورة أو صورتين، دع تحديدها في كلمة أو كلمتين.

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

و– النسخ والاهتدام: مصطلحان يطلقان على حالة واحدة كما جاء في المفهوم السابق؛ بأنه السرقة فيما دون البيت، ومن أمثلته قول النجاشي:

"وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْـلٍ رَمَـتْ فِيهَا يَـدُ الْحَدَثَـانِ

فأخذ كثيّر القسم الأول، واهتدم باقي البيت، فجاء بالمعنى في غير اللفظ، فقال:

وَمَا تَسْتَـوِي الرِّجْلاَنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْـلٌ رَمَـى فِيهَا الزَّمَـانُ فَشُلَّتِ"[36]

وقول كثيّر أيضا:

أُرِيـدُ لأَنْـسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّـلُ لِي لَيْـلَى بِكُلِّ سَبِـيلِ

الذي اهتدمه من قول جميل:

أُرِيـدُ لأَنْـسَى ذِكْـرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّـلُ لِي لَيْـلَى عَلَى كُـلِّ مَرْقَبِ[37]

وعند النظر، وللوهلة الأولى في الشاهدين السابقين، وتذكّر موقف الأندلسيين من المواردة، وحتى الإغارة والغصب، يتبادر سريعا إلى الذهن استحالة تقبّلهم لهذا النوع من النسخ والهدم، والذي لا يعدّ حسب كلامهم إلا مكابرة محضة، ويُثبت هذا الخاطر شواهدهم الموظّفة في هذه الحالة من المصطلحات، ومن ذلك قول ابن عبدون، الذي عقّب عليه ابن بسام:

"هَفَتْ بِي وَالدُّجَـى يَهْفُو حَشَـاهُ كَمَا كَسَـرَتْ عَلَى خُـزَزٍ عُقَـابُ

... وأما قوله: ((كَمَا كَسَرَتْ عَلَى خُزَزٍ عُقَابُ)) فما أولاه عليه بالعقاب، إذ نسخ لفظ أبي الطيب كما تراه، وقصّر أكثر مما شاء عن معناه، وهو:

يَهُـزُّ الْجَيْـشُ حَوْلَكَ جَانِبَيْهِ كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحَيْـهَا الْعُقَـابُ"[38]

وقوله أيضا:

"إِلَيْهِ أَكَلْتُ الأَرْضَ بِالْعِيسِ ثَائِـرًا وَقَدْ أَكَلَتْ مِنْهَا الـذُّرَى وَالْحَوَامِيَا

... نسخه من قول حبيب، ونقص عنه:

مِنَ الْقِلاَصِ اللَّوَاتِي فِي حَقَائِبِـهَا بِضَاعَـةٌ غَيْرُ مُزْجَـاةٍ مِنَ الْكَلِـمِ"[39]

فتلحظ اختلاف الأخذ بين الشواهد؛ فلا اشتراط أن يكون الأخذ فيما دون البيت، وإن حدث تطبيقا في أحد الشاهدين، ووقف عليه الناقد، ولا وجود لذلك الأخذ للمعنى بلفظه، وأما

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

الاهتدام فشاهده قول يحي بن عبد الجليل الفهري مهنّئا يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580هـ) "بفتح من قصيدة:

إِنَّ خَيْرَ الْفُتُــوحِ مَا جَاءَ عَفْوًا مِثْلَ مَا يَخْطُبُ الْبَلِيــغُ ارْتِجَــالاَ

قالوا، وكان أبو العباس الجراوي الأعمى الشاعر حاضرا، فقطع عليه، لحسادة وجدها، فقال يا سيّدنا اهتدم فيه بيت ابن وضاح:

خَيْرُ شَرَابٍ مَا جَاءَ عَفْوًا كَأَنَّــهُ خُطْبَــةُ ارْتِجَــالِ

فبدر المنصور، وهو حينئذ وزير أبيه، وسنّه في حدود العشرين من عمره، فقال إن كان قد اهتدمه، فقد استحقّه لنقله إيّاه من معنى خسيس إلى معنى شريف، فسرّ أبوه لجوابه، وعجب منه الحاضرون"[40].

إنّ شاهدي النقد الأندلسي يفرّقان تفرقة تامة بين المصطلحين؛ نسخ للمعنى، وربما بشيء هيّن من اللفظ، واهتدام؛ أخذ للمعنى، وبأكثر اللفظ، فيقبل الأوّل إن أحدث الشاعر فيه زيادة، ويرفضه إن ظهر فيه تقصير؛ على أيّ شكل كانت تلك الزيادة في حال القبول، أو على أيّ شكل كان التقصير في حال الرفض، بينما يرفض الثاني مهما فعل الشاعر؛ زاد فيه، أو نقله من حال إلى أخرى؛ لأنه نوع مستقبح مرفوض عند الأندلسيين؛ حين يؤخذ المعنى بأكثر لفظه، أو كله، وحتى وإن استحسن أهل الإمارة الأخذ السابق، فقد رفضه أهل النقد والشعر.

إنّ الأندلسيين قد خالفوا المشارقة في كثير من المصطلحات؛ شكلا، أو مضمونا، أو تطبيقا، وليس ما ذُكر إلا تدليلا وتمثيلا، ولعل فيه من الكفاية، لتحقيق تلك الغاية.

3.3 مرحلة الإبداع والابتكار:

لا شك أنّ المرحلة السابقة كانت تشير حتما إلى وجود هاته المرحلة، وتومئ إلى حدوثها ضرورة، وإن لم يكن إبداع الأندلسيين من الكثرة ما يساوي إبداع المشارقة، أو يصل حتى إلى عدد المصطلحات التي خالفوهم فيها، وليس ذلك مقصورا عليهم، أو منسوبا إلى عجز فيهم، إذ إنّ النقد المشرقي ذاته توقّف إبداعه في فترة زمنية محدّدة، ويكاد من أتى بعدها مجترّا معيدا لما جاء فيها، ومما وقفت عليه من مصطلحات ظهر فيها إبداع الأندلسيين بإقرار النقد الحديث، وبشهادة نقاده في حالة منها، وفي أخرى عدم وجودها في مصادر خلاف مصادرهم، وهو ما أومأنا إليه آنفا؛ بجعل ذكر المصطلح في مصدر سابق منسوبا

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

لصاحبه، على آخر لاحق له، وذلك لعسر تحديد زمن إبداع المصطلح قديما، ومن أبدعه، ومن ذلك؛ في اجتهاد له حظّه من الصواب، مثلما لا أنفي عنه نصيبه من الخطأ:

أ- **الاستلال:** ذكره ابن سيده (ت458هـ) في الشاهد الآتي لأبي نواس:

وَكُنْتُ عَلَيْهِ أَحْـذَرُ الدَّهْرَ وَحْدَهُ فَلَمْ يَبْـقَ لِي شَـيْءٌ عَلَيْهِ أُحَـاذِرُ

الذي استلّه من قول الشاعر:

مَـنْ شَـاءَ بَعْدَكَ فَلْيَمُتْ فَعَلَيْـكَ كُنْـتُ أُحَـاذِرُ[41]

وقد استأنست في نسبته بما جاء عن عليان في كتابه المعتمد في البحث[42]، ثم لا أذكر بعد ذلك أنه مرّ في مصدر قبله، أو سمعت توظيفا مشرقيا له، وإن كان الاستلال يعني في بعض مدلولاته اللغوية؛ السرقة الخفية، وهو مأخوذ أيضا من إخراج الشعر من العجين، أو الخروج من بين مضيق أو زحام[43]؛ لما فيه من رفق وليونة، تحافظ على عدم تقطّع الشعر، وبقاء شيء منه في العجين، أو حدوث زحام واضطراب، أو ضرر وسوء؛ عند التسلّل من بين المضيق أو الزحام، فإنّ هذا الرفق والليونة في تناول المعنى وأخذه، تعطيه معنى أعمق وأدقّ من السرقة الخفية، مثلما يعطي شكل المصطلح دلالة أكثر تقبّلا مما في دلالة السرقة من قسوة ونبوة جارحة، وهو أنسب للنقد الأندلسي منها؛ لما جعل للأخلاق من منزلة ومكانة في أدبهم ونقدهم.

ب- الاختصار: لا نعني بالاختصار المصطلح السابق، الذي اتّبع فيه الأندلسيون المشارقة، والذي يدخل في باب اختصار المعاني؛ حين يتناول شاعر معنى في أقل أبيات أو ألفاظ ممكنة ممن أخذ منه، وإنما نقصد اختصار المصطلحات، وجعل ذلك العدد الكبير منها في توصيف حالات تعاور المعاني، والمتقاربة أحيانا كثيرة، في أقل عدد ممكن من المصطلح؛ يصفها، ويسهّل حفظها، وهذه الظاهرة – في حدود العلم والمعرفة – لم تظهر في النقد القديم إلا مع حازم القرطاجنّي (ت684هـ)، إذ كان الاهتمام قبله منصبّا على إبداع أكبر عدد منها؛ ليظهر الناقد مقدرته، وينل صفته؛ من العلم بالشعر ونقده، وللوقوف على هذه المصطلحات، ومعرفة كيفية اختصارها وإيجازها، لا بدّ من الوقوف كذلك على نظرته للمعاني، وتقسيمها، إذ هي حالة أخرى يظهر فيها بعد نظره، وعمق فكره، وحسن الربط بين تلك المعاني والمصطلحات، وقد قسّم المعاني إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأوّل: التي كثرت

المجلد: (16) | العدد: (01) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 52 – 78 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وشاعت، ونفى عنه السرقة والحجر في تناول معانيه[44]، ولم يقدّم أمثلة له؛ ربما لشيوعه واشتهاره، وفيه من الكثرة ما يغني عن التمثيل، والقسم الثاني: المعاني القليلة في أنفسها، أو قياسا إلى كثرة غيرها، واتّخذ لها شروطا تجيز التناول؛ كالزيادة الحسنة، أو نقل المعنى إلى موضع أحق به من الموضع الذي هو فيه، أو أن يركّب عليه عبارة أحسن من الأولى، وعدّ تحقّق تلك الشروط مجيزا للأخذ، وعدم تحقّقها سرقة محضة[45]، وضرب مثلا بقول الشمّاخ في أخذ معنى بشر ابن أبي خازم:

إِذَا مَا الْمَكْرُمَاتُ رُفِعْــنَ يَــوْمًا وَقَصَّــرَ مُبْتَغُوهَا عَنْ مَــدَاهَا

وَضَاقَتْ أَذْرُعُ الْمُثْرِيــنَ عَنْــهَا سَمَــا أَوْسٌ إِلَيْــهَا فَاحْتَــوَاهَا

فقال الشمّاخ في عبارة أحسن وأوجز:

إِذَا مَا رَايَــةٌ رُفِعَتْ لِمَجْــدٍ تَلَقَّــاهَا عُرَابَــةُ بِالْيَمِيــنِ[46]

وأما القسم الثالث: وهو النادر من المعاني مما لا نظير له، وهي عنده المرتبة العليا في الشعر؛ لأنها تدلّ على نفاذ خاطر الشاعر، وتوقّد فكره، وهي ما يُعرف بالمعاني العقم، ومثاله معنى عنترة في بيتيه الشهيرين: "وَخَلاَ الذُّبَابُ..."، الذي تناوله ابن الرومي كذلك في بيتين: "وَغَرَّدَ رَبْعِيُّ الذُّبَاب..."، والذي عيب عند بعض النقاد، رغم حظّه الأوفر من الاختراع كما يقول القرطاجنّي، مبرّرا هذا الحظ؛ أنه نحا به نحوا آخر، فقصّر في جهة، وأضاف في أخرى، وهذه الزيادة من جهة، والتقصير من أخرى، يصفح عن قائلها، إن لم يكن بين الجهتين تفاوت كبير[47].

ولا تعدّ المعاني العقم عنده – كما عند نقاد الأندلس – محظورة عن التناول والأخذ، وإن كان صعبا عسيرا، بل يمكن ذلك وفق شرطين حدّدهما القرطاجنّي؛ وهو إبرازه في عبارة أشرف من الأولى، مما تجعل المتأخّر مقاسما للمتقدّم فيه، أو الزيادة في المعنى مع تحسين اللفظ، فتجعله مستحقّا له، عادّا نقله دون زيادة فيه من أقبح السرقات؛ لأنها سرقة لا تخفى على أحد، وقدّم مثلا عن الشرط الثاني؛ الزيادة في المعنى وتحسين اللفظ للمتأخّر عن المتقدّم، مما يعطيه الأحقية فيه. يقول النابغة:

مِنْ وَحْشِ وَجْــرَةَ مَوْشِــيٌّ أَكَارِعُــهُ طَاوِي الْمَصِيــرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَــلِ الْفَــرْدِ

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

ويقول الطرمّاح:

يَبْــدُو وَتُضْمِــرُهُ الْبِلاَدُ كَأَنَّــهُ سَيْفٌ عَلَى شَــرَفٍ يُسَــلُّ وَيُغْمَــدُ[48]

منتهيا بعد تقسيم المعاني ذاك التقسيم الدقيق، إلى المصطلح الذي ينزل على حالات تداول الشعراء للمعاني في خلاصة دقيقة، فيقول: "فمراتب الشعراء فيما يلمّون به من المعاني إذن أربعة: اختراع واستحقاق وشركة وسرقة"[49]، ثم يجعل الاختراع الغاية في الاستحسان، والاستحقاق تال له، ثم الشركة؛ فإن تساوى الآخر مع الأوّل فلا عيب فيها، وإن انحطّ عنه كانت عيبا، والسرقة كلها معيبة، وإن كان بعضها أشدّ قبحا من بعض[50].

وعند إنزال المصطلحات الأربعة على الأقسام الثلاثة للمعاني، نجد القسم الأوّل لا يمكن أن يوصف إلا بثلاثة مصطلحات، وهو ما حدّده عند تطرّقه له، فقال: "فإذا تساوى تأليفا الشاعرين في ذلك فإنه يسمّى الاشتراك، وإن فضلت فيه عبارة المتأخّر عبارة المتقدّم فذلك الاستحقاق لأنه استحقّ نسبة المعنى إليه بإجادته نظم العبارة عنه، وإن قصّر فيه عمن تقدّمه فذلك الانحطاط"[51]، ولم يصفه بالسرقة؛ لشيوع المعاني وشهرتها، وعدم اختصاص أحد بها دون الآخر، والتي جعلها – أي السرقة – في القسم الثاني، مضافا إليها الاستحقاق والشركة، وذلك استنطاقا للشروط السابقة، والشاهد السابق الذي ضربه على شيء منها، بينما ذكر "السرقة المحضة" صراحة، وعدّها مرة أخرى من أقبح السرقات في القسم الثالث، محدّدا المقاسمة، التي تعني المشاركة، في تحقّق الشرط الأوّل من القسم الثالث، والاستحقاق في تحقّق الشرط الثاني الذي وضعه، ولم يذكر المصطلحات صريحة، وبدقّة، إلا في القسمين الأوّل والثالث، بينما ترك القسم الثاني – مستثنى منه السرقة – إلى القارئ لإنزال تلك المصطلحات، وهي من الظهور والوضوح – من خلال تلك الشروط – مما لا يخفى.

وعند النظر في المصطلحات المشرقية السابقة، وسواها مما لم نذكر، وما جاء به حازم القرطاجنّي من مصطلح مختصر لها، تجد تحت كل مصطلح عنده ينزل عدد منها؛ فالإغارة، والغصب، والتوارد، بالمفهوم المشرقي، كلها سرقة محضة، والزيادة، والاختصار، والتركيب، كلها استحقاق، وغيره، ويمكن لكل من ينظر في تلك الشروط، التي تعدّ في حدّ ذاتها مصطلحات عند غيره من المشارقة على الخصوص، وعند أغلب نقادهم إن لم يكونوا جميعا، أن يستخرج منها تلك المصطلحات، ويختصرها في واحد من مصطلحاته.

المجلد: (16) | العدد: (01) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 52 – 78 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

ومن النظر في هذا الباب، أرى – اجتهادا – أنّ إبداعه يكمن في هذا الاختصار لذاك الكمّ الهائل من المصطلحات، التي يعسر أحيانا على المتعلّم المبتدئ حفظها، فكيف بتوظيف الشاهد لها، والتفريق بين حالاتها المختلفة، والمتداخلة أحيانا، والمكرّرة بألفاظ جديدة عند بعض النقاد أحيانا أخرى، وهو اختصار إذ يسهّل المعرفة، يزيل كذلك ذاك التضارب والتداخل بينها، لما بين الكثير منها من تقارب وتشابه؛ إذ لو تمّ جمعها – كما فعلت – للوحظت هذه الحقيقة، ولأدرك الجامع لها عدم خروجها عن الحالات الأربع التي حدّدها القرطاجنّي، وإن لم ننظر لذاك التشابه والتقارب، وإن أغفلنا حقيقة هذا الاختصار لكمّ هائل من المفردات، الذي جاء نتيجة حصره لمجال المعاني؛ ما يجوز الأخذ فيه، وما لا يجوز، ونظرنا من باب المصطلح وحده دون غيره؛ شكلا ومفهوما، سننتهي حقيقة عند استفادته من السابقين عليه من النقاد المشارقة، مثلما انتهى غيرنا حين نظر نظرة عامة إلى ذلك الحصر لمجال المعاني، فلم يره أتى بشيء جديد في قضية السرقات، ولم يتجاوز حدّ الاستفادة من جهود السابقين عليه؛ في ذلك الحصر للسرقات في مجال محدود من حيث هي سرقات بالفعل[52]، وإن كان هذا الحصر صحيحا عند الموازنة بين مراحل الخصومة منذ نشأتها؛ عندما وُصف إبداع جيل بأكمله مسروقا من القديم، متّكئا عليه، في خصومة القديم مع الجديد، قبل أن يقصر في خصومة المحدث مع المحدث على معان محدودة، وأبيات معدودة، لكنّ الفارق واضح بين من يحصر ذلك المجال للسرقات بدون دافع، وربما بدافع عدم تقبّل العقل للإطلاق العام للسرقة على إنتاج عصر بأكمله، وجيل بأجمعه، قياسا إلى عصر وجيل آخر، تشفع له الأسبقية في الزمن، لا الفنّيّة في الإبداع، وبين من يحدّد مجالها بغاية واضحة، وهدف بيّن، وبعيدا عن التأثر بذلك التعصّب، ثم يختصر المصطلح الذي ينزل عليها عند عدد محدود من ذاك الكمّ الهائل من المصطلحات الشائعة في نقدنا القديم، مهما كانت استفادته في شكله أو مضمونه ممن سبقوه، وهو أمر لم أعثر حقيقة عليه قبل الإمام القرطاجنّي في كتابه المنهاج.

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

4. الخاتمة:

إنّ ما سلف ذكره، وهو شيء مما وقفت عليه، يثبت أنّ للأندلسيين إبداعهم الخاص بهم في باب المصطلح، ولو على قلّته، رغم أنّ المخالفة والرفض تعدّ في حدّ ذاتها نوعا من الإبداع والابتكار، وهي واحدة من المراحل الثلاث، وثانيهم أهمية، والتي أظهرت شواهدها وأمثلتها، وما اُستخلص من أحكام منها، وما أُنزل من مصطلح نقديّ عليها؛ أبرز سمات النقد الأندلسي، المستخلصة من سمات مجتمعه وخصائصه؛ وهو مراعاة الجانب الخلقي في أدبهم، والاحتكام إلى العقل والاعتدال في نقدهم، فلا إفراط في التوظيف، ولا تفريط في التوصيف، ولعل العدول عن استعمال السرقة الشائعة في النقد المشرقي، واستبدالها بمصطلح الأخذ الذائع في الأندلس، بوصفهما عنوانين جليلين لذلك التداول والتعاور للمعاني في النقدين، خير دليل على صفة الخلقية فيه، ورفض مجاراتهم في النظرة التواردية، أو الموازنة بين الشواهد الموظّفة للإغارة والاغتصاب مثلا، شاهد على عقليته واعتداله، وهي سمات وخصائص من الشيوع والشهرة مما لا يجحد أو ينكر.

إنّ ما سبق من أمثلة وشواهد، وما سيق لها من مصطلحات وأحكام نقدية، وللمراحل الثلاث بين النقدين المشرقي والأندلسي؛ تقليد وتبعية، رفض واختلاف، ابتكار وإبداع، وهي حالات طبيعية في كل أدب وفكر، وعلم ومعرفة، تُظهر أمرين اثنين؛ أنّ التبعية والتقليد، وقد وُجدت حقيقة، هي محدودة بفترة زمنية، وليست مطلقة كما رُدّد قديما، ويردّد الكثير حديثا، وأنّ إظهار هذا التميّز منوط بالنقد الحديث والمعاصر، وموكول إلى باحثيهما، ومن الاستحالة أن يصل إليه الفكر قديما؛ بأسباب وتبريرات عديدة، قد تحتاج لدراستها، واستقصائها؛ مقالات عديدة، وأبحاث طويلة، وما محاولتنا السابقة إلا التشكيك في المقولة القديمة–الحديثة عن التبعية المطلقة، التي نالت بكثرة الاستعادة والتكرار حكم المسلّمة التي لا تقبل الشك أو المراجعة، وذلك بهدف حصرها في فترة محدّدة، والتشكيك في عموميتها، وليست بالضرورة محاولة لإثبات التميّز والتفرّد، ولأنّ اليقين مبتداه الشك، وطريق الوصول إليه.

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

5. الهوامش:

(1) الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. 2010م. صيدا. بيروت. لبنان. المكتبة العصرية. ص161.

(2) ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق عبد الحميد هنداوي. 2004م. صيدا. بيروت. لبنان. المكتبة العصرية. ج2. ص282 – 283.

(3) ينظر: هدّارة (محمد مصطفى). مشكلة السرقات في النقد العربي دراسة تحليلية مقارنة. 1981م. ط3. بيروت. لبنان. المكتب الإسلامي. ص109 – 117 وص131 – 132.

(4) ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق سالم مصطفى البدري. 1998م. ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية. م4. ص108.

(5) ينظر: ابن رشيق. العمدة. ج2. ص284.

(6) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص407.

(7) ينظر: ابن سلام (أبو عبد الله محمد الجمحي). طبقات الشعراء. حقّقه ووضع فهارسه وقدّم له عمر فاروق الطبّاع. 1997م. ط1. بيروت. لبنان. دار الأرقم بن أبي الأرقم. ص238.

(8) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري. 1984م. ط1. بيروت. لبنان. مؤسسة الرسالة. ص440.

(9) ينظر: عباس (إحسان). تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. 2006م. ط4. عمان. الأردن. دار الشروق. ص509.

(10) ابن بسام. الذخيرة. م4. ص69 – 70.

(11) المصدر نفسه. م1. ص215.

(12) ينظر: الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد). شرح المعلّقات السبع. تقديم مصطفى صادق الرافعي. الأبيار. الجزائر. دار الآفاق. ص11.

(13) ينظر: المصدر نفسه. ص35.

(14) ابن رشيق. العمدة. ج2. ص289.

(15) المصدر نفسه. ج2. ص289.

(16) ينظر: ابن وكيع (أبو محمد الحسن بن علي التنّيسي). كتاب المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي. تحقيق محمد يوسف نجم.1992م.ط1.بيروت. لبنان. دار صادر. ج1. ص31.

(17) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص483.

(18) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). الإحكام في أصول الأحكام. قدّم له إحسان عباس. بيروت. لبنان. دار الآفاق الجديدة. ج1. ص108.

(19) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص444.

(20) ينظر: ابن بسام. الذخيرة. م1. ص483.

(21) المصدر نفسه. م4. ص 136.

(22) ابن رشيق. العمدة. ج2. ص285.

(23) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص45 – 46.

(24) ابن رشيق. العمدة. ج2. ص285 – 286.

(25) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص225 – 228.

(26) ينظر: ابن رشيق. العمدة. ج2. ص285 – 286.

(27) ينظر: المصدر نفسه. ج2. ص 289.

(28) ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد العلوي). عيار الشعر. تحقيق وتعليق محمد زغلول سلام. 2011م. ط3. الإسكندرية. مصر. منشأة المعارف. ص115.

(29) الجرجاني. الوساطة. ص180.

(30) المصدر نفسه. ص179.

(31) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص452.

(32) ابن بسام. الذخيرة. م4. ص170.

(33) ينظر: ابن رشيق. العمدة. ج2. ص287.

(34) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص562.

(35) المصدر نفسه. م4. ص294.

(36) ابن رشيق. العمدة. ج2. ص287.

(37) ينظر: الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن الكاتب). حلية المحاضرة في صناعة الشعر (سلسلة كتب التراث83).تحقيق جعفر الكتاني.1979م.الجمهورية العراقية.وزارة الثقافة والإعلام.دار الرشيد.ج2.ص64.

(38) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص417.

(39) المصدر نفسه. م2. ص404 – 406.

(40) ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني).الإحاطة في أخبار غرناطة.حقّق نصّه ووضع مقدّمته وحواشيه محمد عبد الله عنان. 1977م. ط1. القاهرة. مصر. مكتبة الخانجي. م4. ص419.

(41) ينظر: ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل). شرح مشكل شعر المتنبي. تحقيق محمد رضوان الداية. 1975م. دمشق. سوريا. دار المأمون. ص292. نقلا عن: عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص452 – 453.

(42) ينظر: عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص452.

(43) ينظر: الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد). كتاب العين (سلسلة المعاجم والفهارس). تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت. لبنان. دار ومكتبة الهلال. ج7. مادة (سل). ص192.

(44) ينظر: القرطاجنّي (أبو الحسن حازم بن محمد). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. بيروت. لبنان. دار الغرب الإسلامي. ص192 – 193.

(45) ينظر: المصدر نفسه. ص193 – 194.

(46) ينظر: المصدر نفسه. ص193.

(47) ينظر: المصدر نفسه. ص194 – 195.

(48) ينظر: المصدر نفسه. ص195 – 196.

(49) المصدر نفسه. ص196.

(50) ينظر: المصدر نفسه. ص196.

(51) المصدر نفسه. ص193.

(52) ينظر: هدّارة (محمد مصطفى). مشكلة السرقات. ص137.

6. قائمة المراجع:

(1) ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق سالم مصطفى البدري. 1998م. ط1. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية.

(2) الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. 2010م. صيدا. بيروت. لبنان. المكتبة العصرية.

(3) الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن الكاتب). حلية المحاضرة في صناعة الشعر (سلسلة كتب التراث 83). تحقيق جعفر الكتاني. 1979م. الجمهورية العراقية. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد.

(4) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). الإحكام في أصول الأحكام. قدّم له إحسان عباس. بيروت. لبنان. دار الآفاق الجديدة.

(5) ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني). الإحاطة في أخبار غرناطة. حقّق نصّه ووضع مقدّمته وحواشيه محمد عبد الله عنان. 1977م. ط1. القاهرة. مصر. مكتبة الخانجي.

المجلد: (16)	العدد: (01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 52 – 78	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

(6) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري. 1984م. ط1. بيروت. لبنان. مؤسسة الرسالة.

(7) ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق عبد الحميد هنداوي. 2004م. صيدا. بيروت. لبنان. المكتبة العصرية.

(8) الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد). شرح المعلّقات السبع. تقديم مصطفى صادق الرافعي. الأبيار. الجزائر. دار الآفاق.

(9) ابن سلام (أبو عبد الله محمد الجمحي). طبقات الشعراء. حقّقه ووضع فهارسه وقدّم له عمر فاروق الطبّاع. 1997م. ط1. بيروت. لبنان. دار الأرقم بن أبي الأرقم.

(10) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل). شرح مشكل شعر المتنبي. تحقيق محمد رضوان الداية. 1975م. دمشق. سوريا. دار المأمون.

(11) ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد العلوي). عيار الشعر. تحقيق وتعليق محمد زغلول سلام. 2011م. ط3. الإسكندرية. مصر. منشأة المعارف.

(12) عباس (إحسان). تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. 2006م. ط4. عمان. الأردن. دار الشروق.

(13) الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد). كتاب العين (سلسلة المعاجم والفهارس). تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت. لبنان. دار ومكتبة الهلال.

(14) القرطاجنّي (أبو الحسن حازم بن محمد). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. بيروت. لبنان. دار الغرب الإسلامي.

(15) هدّارة (محمد مصطفى). مشكلة السرقات في النقد العربي دراسة تحليلية مقارنة. 1981م. ط3. بيروت. لبنان. المكتب الإسلامي.

(16) ابن وكيع (أبو محمد الحسن بن علي التنّيسي). كتاب المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي. تحقيق محمد يوسف نجم. 1992م. ط1. بيروت. لبنان. دار صادر.